

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

04 Avril 2011

04 أبريل 2011

شباب 20 فبراير في الحسيمة يحاكمون المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الحسيمة
نبيل الأندلوسي

كل الأطراف المعنية، لكشف الحقيقة، كل الحقيقة، حول ما وقع في الحسيمة ليلة 20 فبراير، يقول أحد نشطاء الحركة في الندوة الصحافية التي نظمتها يوم الخميس في الحسيمة وهو المطلب ذاته الذي تبنته عائلات الضحايا، التي تؤكد شكوكها في ملابس وفاة فلات أكبادها، رافضة الاقتناع بـ«الرواية الرسمية» للحادثة، مما جعل أخ أحد الضحايا الخمسة، الذين عثر على جثثهم متفحمة في إحدى وكالات البنك الشعبي في المدينة، يطالب بتدخل الملك، بصفته أعلى سلطة في البلاد، لإيفاد لجنة لتقصي الحقائق وللتحري في الموضوع، خاصة أن من الشهادات التي رواها الحاضرون، وما أجهد معها أغلبية الحاضرين بالبكاء بعد الصدمة التي علت الوجوه.

تتمة (ص 04)

سجلت حركة 20 فبراير في إقليم الحسيمة، بامتعاض شديد، مفارقة التعامل التمييزي السلبي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي عوض مؤخرا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في تعاطيه مع ما وقع في الحسيمة من أحداث أعقبت مسيرات 20 فبراير في الإقليم وعدم عمله على كشف حقيقة ما وقع، مقارنين في ذلك بين ما وقع في خريبكة وبين كيفية تعامل المجلس معه، «رغم أن الحسيمة قدمت خمسة من أبنائها إلى الموت، في غفلة من أمرها، مما يجعلنا نتساءل عن خلفيات هذا التعامل اللا أخلاقي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تعاطيه مع ملف في غاية الحساسية يستدعي تدخلا حقوقيا من

شباب 20 فبراير في الحسيمة «يحاكمون» المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الحسيمة
نبيل الأندالوسي
تتمة (ص01)

جامعة كانت تمتلك الشباب في إنجاح شكلهم الاحتجاجي الحضاري وتحصينه، تعبيراً منهم عن مدى التزامهم بالطابع السلمي لأشكالهم الاحتجاجية، وهو ما تأتي لهم فعلاً في الذكرى الأربعينية التي اختاروا لها شعاراً في صيغة تساؤل يحمل الكثير من الدلالات، والذي جاء على شكل «5 شهداء...40 معتقلاً... من التالي؟».

ولم تقدم المسيرة الجواب عمّن يكون العنصر المفترض وإنما اكتفى منظموها باختتام فصولها في ساحة محمد السادس، بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم وبالنداء، طالبين من الله التوفيق والسداد، بينما مئات المحتجين والمؤمنين «يؤمنون» في جو من الرهبة والوعد باللقاء والاستمرار في النضال لتحقيق مطالبهم، التي يذكرون بها في كل وقت وحين، ملخصينها في المطالبة بدستور ديمقراطي يحترم إرادة الشعب وبالملكية البرلمانية وبدسترة الأمازيغية وبمحاسبة المفسدين وناهضي المال العام وبالتأسيس لاقتصاد وطني يقطع مع واقع اقتصاد الريع وإطلاق الحريات ومعاقبة كل المتورطين في جرائم الانتهاكات الحسيمة لحقوق الإنسان، دون إغفال المطالب الإجرائية ذات الصيغة المحلية، المتمثلة أساساً في إطلاق سراح المعتقلين، لكونهم ضحايا حدث اجتماعي، والإصرار على مطلب إيفاد لجنة لتقصي الحقائق في موضوع وفاة الشباب الخمسة، الذين تحوم الكثير من الشكوك حول ملابسهم وقاتهم، في ظل عدم اقتناع عائلات الضحايا بالرواية الرسمية وتشكيك الرأي العام المحلي فيها.

خاصة بعد أن تحدث أحد الشهود عن رؤيته أحد هؤلاء الشباب المتوفين على الساعة العاشرة ليلاً بالقرب من الإعدادية الجديدة، رغم أن الحريق الذي اندلع بالبنك الذي عثر فيه على الجثث تم إطفاءه في حدود الساعة السابعة مساءً، وغيرها من الشهادات التي تطرح الكثير من الأسئلة العالقة التي تحتاج إلى فتح تحقيق نزيه، والتي تضيف شرعية على مطلب إيفاد لجنة لتقصي الحقائق لكشف الحقيقة حول ملابس الموضوع.

ومباشرة بعد الندوة الصحافية التي نظمتها الحركة إحياء وتأييداً لذكرى «استشهاد» خمسة شباب من أبناء الحسيمة، وفي جو رهيب وبحزن يعلو قسماات الوجوه، نظم مئات من ساكنة إقليم الحسيمة مسيرة صامتة أسموها «موكب الشموع»، انطلقت من المركب الثقافي والرياضي للمدينة، ونسّمت هواء الليل تتسلل إلى المكان، ومئات الشباب يترجلون بروية، حاملين الشموع، وأفراد عائلات الضحايا يتقدمون المسيرة، حاملين نعشاً افتراضياً للشباب الخمسة.

وقد جابت المسيرة أهم شوارع المدينة، مروراً بالبنك الشعبي ومقر الأمن الإقليمي، محافظة على سلميتها، رغم الغياب التام لعناصر الأمن التي اكتفت بالتواجد في بعض المقاهي وعلى الهوامش، لمراقبة الوضع بزيتها المدني.

انضباط تنظيمي مشهود له ورغبة

بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تنظيم الدورة الثانية من اللقاءات المتوسطة حول السينما وحقوق الإنسان

حميد السموني

وناشطين حقوقيين، وباحثين، وفنانين، وسياسيين من أصحاب القرار، عبر تنظيم مجموعة من الندوات الفكرية، لبتدريس مواضيع تهم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، وحقوق الإنسان في السينما المغربية، وظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطة، والاختفاء القسري في المنطقة المتوسطة، وتعليم الفتاة في المجال القروي بالمنطقة المتوسطة، والسينما والتاريخ، بالإضافة إلى عرض تشكيلة متنوعة من 15 فيلما، ما بين الروائي والوثائقي، تتناول قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان، وتنظيم العديد من اللقاءات مع مخرجي أفلام تعرض في هذه الدورة.

وأشار بلاغ المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن الدورة الثانية من اللقاءات المتوسطة حول السينما وحقوق الإنسان ستشهد مشاركة عدد من الفاعلين السينمائيين، والحقوقيين، والباحثين، والخبراء، وطنيين وأجانب، وأنها ستكون فرصة لتكريم الراحل أحمد البوعناني، مع عرض فيلمه "السراب".

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بلور الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، التي تدمج السينما كرافعة ثقافية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، كما وقع المجلس، من خلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، اتفاقية شراكة وتعاون مع المركز السينمائي المغربي، تهم تشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحقوق الإنسان، وحفظ الذاكرة، وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى شراكته مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، لإشراك المبدعين والفنانين في نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، كما وقع مع الرابطة المحمدية للعلماء ميثاقا لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

دشن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول عمل حقوقي له بعد التأسيس، في إطار اضطلاع بهمامه في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، بالإعلان عن افتتاح الدورة الثانية من اللقاءات المتوسطة حول السينما وحقوق الإنسان، التي سيكرم فيها المخرج المغربي الراحل، أحمد البوعناني، مع عرض فيلمه "السراب" في القاعات السينمائية.

وتنطلق الدورة الثانية من سلسلة اللقاءات المتوسطة الأربعة المقبل، بمدينة الرباط وستستمر على مدى ثلاثة أيام. ويهدف المجلس الوطني لحقوق الإنسان من تنظيمها إلى الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية، وتنظيم لقاءات فكرية وثقافية، تمكن من توسيع دائرة النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

وجاء في بلاغ للمجلس الوطني، توصلت "المغربية" بنسخة منه، أن اللقاءات الثقافية للدورة الثانية ستكون دعوة للجميع، لفتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي، وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية، التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة المتوسطة، كما ستكون تلك اللقاءات فرصة للمجلس الوطني للمساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية، التي تنكب على معالجة موضوع حقوق الإنسان.

وأضاف البلاغ أن التظاهرة الثقافية الحقوقية تعد بمثابة جسر للتواصل والحوار بين مختلف ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومناسبة للنقاش بين مختلف الفاعلين، من كتاب سيناريو،

Salafistes. Le CNDH prend la main



Se dirige-t-on vers une réouverture du dossier des prisonniers salafistes ? Tout porte à le croire. Une délégation, menée par Mohamed Sebar, secrétaire général du CNDH, a finalement obtenu des détenus grévistes la levée de leurs sit-in dans

différentes prisons du pays. Selon des sources associatives, certains détenus ont même reçu “des promesses de grâce”. Le CNDH s’est également engagé à accélérer les procès en attente de jugement depuis des mois, voire des années. L’administration pénitentiaire a enfin accepté de transférer certains détenus vers des centres de détention proches de leurs familles. ■

La difficile insertion d'un ex prisonnier politique islamiste

Après sa libération de prison après quatre années passées derrière les barreaux, Rida Benotmane un jeune détenu s'est présenté naturellement chez son employeur pour reprendre son travail d'administrateur adjoint à l'Office du développement de la coopération (ODCO). Mais sur place, son employeur l'informe qu'il ne fait plus partie de ses effectifs parce qu'il avait été radié des cadres de l'administration, non pas parce qu'il avait été condamné par un tribunal mais pour « abandon de poste ».

Officiellement, son employeur ne sait pas que M. Benotmane a été arrêté et condamné par la justice pour un délit d'opinion, alors que son histoire a été couverte par les médias et que ses collègues et supérieurs de l'ODCO étaient au courant de sa détention puis de sa condamnation.

Pourtant, comme le signale Benotmane, le code de procédure pénale signale que le ministère public devait tenir informé toute administration des poursuites engagées contre des fonctionnaires de l'Etat, avant même leur mise sous écrou. Cela n'aurait pas été fait par la justice, mais ce qui n'empêche pas le fait que l'ODCO était manifestement au courant des déboires de son employé.

L'ODCO est un office « *placé sous la tutelle administrative du premier ministre* » comme le stipulent ses statuts, et il est dirigé par le militant istiglalien Abdelkader Alami, un chaouni fêru de poésie et de nouvelles technologies. Les [vidéos](#) « poétiques » d'Alami parsèment le net par leur nombre et leur cachet et leur lyrisme.

De plus, Abdelkader Alami, qui a ordonné la radiation de M. Benotmane, n'est autre que le président de la Ligue marocaine pour la défense des droits de l'homme (LMDDH), une officine qui dépend du Parti de l'Istiqlal, qui a été dirigé dans le passé par l'actuel premier ministre Abbas El Fassi, et dont l'esprit, vraisemblablement, est étranger aux droits de l'homme.

Rida Benotmane a été kidnappé chez lui le soir du 19 janvier 2007. Une dizaine d'agents de la DST, la police politique dirigée par Abdellatif Hammouchi, fait irruption chez lui, sans aucun mandat judiciaire. Son épouse, enceinte, tombe dans les pommes, mais cela n'empêche pas les barbouzes de l'emmener à la prison secrète de Témara, de sinistre mémoire, où se trouve également le siège de la DST.

Menotté et avec les yeux bandés, il reste trois jours à Témara, soumis à de dures séances d'interrogatoire avant d'être finalement transféré au fameux commissariat de Maârif, à Casablanca, où il reste encore 9 jours, dans les mêmes conditions. A la fin, il est présenté à la justice.

Rida Benotmane était-il un dangereux terroriste qui était prêt à commettre des attentats et tuer des innocents ? Etait-il en contact avec des jihadistes internationaux qui préparaient des attaques terroristes contre le Maroc ? Rien du tout. Le crime de Rida, selon la police secrète, était de « *diffuser des informations sur internet de nature à ternir l'image du régime marocain* », en l'occurrence d'avoir diffusé à ses contacts l'image par satellite du centre de détention secret de Témara. Un cliché qui avait pourtant été publié quelques semaines plus tôt par le magazine marocain Tel Quel...

Durant les deux semaines qu'a duré sa détention secrète il a pu savoir que son malheur était en fait d'avoir critiqué la politique antiterroriste du Maroc sur des sites militants et d'avoir participé, au grand jour, à des manifestations contre le gouvernement américain.

« Je croyais que c'était une blague ou un malentendu et je m'attendais à être libéré quand le tribunal se serait rendu compte de cette farce. Mais quand j'ai été condamné à 2 ans de prison ferme, j'ai arrêté d'espérer. Puis quand la cour d'appel a élevé cette peine à 4 ans, j'ai su que j'étais vraiment dans de beaux draps, surtout quand la cour suprême a refusé de casser le jugement », explique Rida.

Rida Benotmane est resté 4 ans derrière les barreaux, et n'a bénéficié d'aucune remise de peine. Il a été libéré en janvier dernier après avoir purgé toute sa condamnation.

Il y a quelques semaines, quand il a su de la création du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), il a été l'une des premières victimes à présenter son dossier. Il a ensuite appelé le vice-président du CNDH, l'avocat et défenseur des droits de l'homme Mohammed Sebbar.

« Alors que je lui expliquais que mon cas relevait du pur abus de justice, quatre ans emprisonné suivi de la perte de mon emploi, il m'a répondu, lui qui connaît bien mon dossier, qu'il ne pouvait rien faire parce que je n'avais pas été gracié par le roi. Mais que vient faire une grâce royale alors qu'il s'agit de deux injustices que l'homme de droit ne peut ignorer ? », s'offusque Rida Benotmane qui lâche en guise de conclusion : « je ne lâche rien et je vais me battre jusqu'au bout ».

Badr Soundouss

MOROCCO'S EQUITY AND RECONCILIATION: PRIME TIME POLITICAL PORNOGRAPHY

[MOHAMED BRAHIMI](#)

04/02/11



Boston / Morocco Board News--- When it comes to writing, I am rather a slow trickling bleeder, NOT a gusher by any stretch of imagination. However, the events unfolding in the MENA region have fueled my appetite for writing and stoked my flaming fervor to weigh in on the always predictable reaction to those who dare to make their grievances public. The March 26th savage assault on demonstrating teachers has catapulted me back to pondering a bigger charade known as the Moroccan Equity and Reconciliation Commission, Morocco's highly lauded and incredibly deceptive attempt at transitional Justice.

The sacking of Driss Al basri boded very well with all Moroccans. Al Basri security apparatus notoriously cracked down on outspoken dissenters and those suspected or even rumored to be critical of the regime. This was not the only great news; at the behest of Mohamed VI, a commission was established to investigate the abuses of the past and to compensate the victims and their families for the ills of an era commonly known as "the years of lead". It was the first ever initiative set up by a son to undo the offenses of his father. This initiative, widely known by its French acronym: IER, was also setting a precedent by holding public hearings so that victims are encouraged to come forward and openly recount their stories without fear of government reprisal. What was once a deep rooted fear of even broaching the topic of human rights abuses, was quickly dissipating

King Mohammed VI promised a holistic national healing and the prevention of future abuse from ever reoccurring. Victims came out and openly testified about their own wretched and hellish living conditions that they or their loved ones were put through; they poured their hearts out in a way that made for a nice and juicy televised program that attracted high viewership only rivaled by a high profile international soccer match. This, however, was a much better spectacle; these were real people telling real stories of blood and near death experiences with real warm tears. The regime has already earned a reputation for being brutal; hearing those stories from the horse's mouth and having them buttressed by solid stats and accurate dates was very gratifying to watch. The victims did not mind to be part of that spectacle because it was extremely therapeutic and somewhat vindictive. The IER commissioners listened, took notes, drafted reports, and made lengthy recommendations. The cameras were rolling, the lights were on. Some of the victims spoke stoically, and others broke down as they tearfully detailed their ordeals. In some instances, the whole exercise was reduced to this redemptive and theological narrative where victims were consoled and reminded that Allah is the ultimate adjudicator and that they should just find it within their hearts to forgive and forget. When considering this call to take the moral high road and try to place it within the entire enterprise of equity and reconciliation, the latter seems more like an exercise in futility. In other words, victims could have been spared the agonizing emotional journey of having to painfully recall an aching and sometimes recalcitrant memory and just

offered to defer their hearings to the hereafter

The large and diverse segments of the audience loved that whole drama; Moroccans would often recall those testimonies and rank the ones that were most touching. People were starting to romanticize about those stories of pain and suffering. The lines were starting to blur between watching an IER hearing and a tear jerking romantic movie. In a way, this was the best locally produced TV program that the Moroccan state TV has ever created and diffused, uncut and unpolished. There was no more talk about holding people accountable or contextualizing this exercise in terms of transitioning to a society with strong democratic institutions. The government skillfully turned this justice deficit into a prime time political pornography fit for family enjoyment. The outcome could not have been more serving to the regime. The fact is that this whole saga amounted to nothing more than a media circus and political theatre starring a deftly vetted washed up group of repenting Leftists. The regime was looking to build legitimacy and the old Left seemed like the perfect pick to lull society into believing that a change is taking root. The many years of imprisonments and exile that most Leftists and Marxists had under their belts were their biggest and best assets and the regime knew how to cash those assets for public trust using an old tactic known as cooptation. After all, who would dare question the integrity of those who have scars to prove that they couldn't possibly be in cahoots with a sinful regime? We all vividly remember Ahmed Harzenni flashing his 18 years of incarceration in the face of a Moroccan American who was tacitly accusing him of being a turncoat. The regime knew how to borrow that credence and use it for its full worth. The general public was still savoring the taste of the political drama that was widely televised until it became clear that publicizing those testimonies was implicating those who were still holding prominent positions and exposing a state behavior that should forever remain classified.

The old left, once a class of political iconoclasts, has forever become domesticated. Using the old cooptation ploy, the establishment managed to fragment a once ardently challenging class of leftist leaning political militants, and turned the story of pain and state violence into one of romance, religion, distortion and distraction. This whole chapter in the history of Morocco was yet another act of deception and a flagrant assault on the public's already bruised existence. The sinful state not only scored big in swaying over a very resentful public through the power of TV drama, but also set the proverbial stage for a diluted element of the old Left to repent and divorce itself of what made them stand out: sticking out for dignity. The Moroccan Transitional Justice system is analogous with a mountain going into labor just to give birth to a mouse. The experience was simply cathartic and an opportunity for victims to release their bottled up emotions, not an earnest attempt at good governance whose ultimate goals are mending state institutions, communal redress, restoring human rights, and repairing a severely fractured justice system....

As far as the government is concerned, a leftist Marxist agenda was equally as threatening as that of an Islamist. Yet, when the government was looking to staff the IER, it was those radical Leftists who were often a sharp thorn on the side of the establishment who were tapped for this gig. No Islamist was ever called to serve on the IER commission. The Islamists were known for showing distinct courage in addressing the causes of socio economic disparities. Interestingly enough, Leftists like Abdelhamid Amine and Ahmed Sabbar who kept on criticizing the commission's mandate as inherently flawed and unproductive, admit that there is a strange convergence between the Islamist and the Radical Left stands. Mr. Sabbar has a lot to prove now to his old comrades now that he accepted to be appointed as Secretary General to the newly formed National Council for Human Rights. The old Leftists who accepted to join the rank and file of the IER were provided for very handsomely, they all occupy cushy jobs and positions of prestige. Some new governmental agencies have been created simply to justify the comfortable salaries that these individuals derive from the government. Some of them are being sent on diplomatic missions across the world making the case for Morocco's legitimate claim over the Western Sahara. Ironically enough for most of

them, it was their stand on the issue of Western Sahara that robbed them of nearly two decades of life either in jail or exile.

Transitional Justice will remain a catch phrase and public relations gambit so long as it is not endowed with a broad vision of addressing the past, cultivating a culture of accountability and abolishing the culture of impunity and fear.

While I may sound cynical about the goals and the achievements of the Equity and Reconciliation Commission, I acknowledge that the establishment of this commission should get all the credit for this nascent culture of human rights that is starting to take hold in Morocco. The country may not present the ideal model to be emulated but there is no denying that the prognosis of human rights in Morocco could potentially be pretty promising provided that Public Relations specialists are kept out of it. Morocco has forced the discourse of human rights to the surface but it is delusional to assume that the country has transitioned to a political environment where citizens' social status has no bearing on their rights. Laws still do not apply to everyone equally. Due process is not followed for everyone equally. Moroccans are still feeling vulnerable. The reasons for the imprisonment of independent media professionals are not clear; corruption is neither punished nor deterred; public contracts are awarded to the highest bidder. The justice system is just a facade. A sign of improvement is in sight.